البرلمانية

نائب بين وزير

محطة قاع جهران

■ من المتوقع أن يوجه النائب عبدالعزيز جباري تساؤلاً الى وزير الكهرباء والطاقة المهندس عوض السقطري يتعلق بالأسس والمعايير التي تم على ضوئها اختيار قاع جهران ذي التربة الزراعية الخصبة موقعاً لمحطة الكهرباء الغازية.■

قتل المستأمنين باغتيال الشباب

برلمانيون: الإرهاب لا يرحم

▫الإرهاب آفة منغصة للأمن والاستقرار ومقلقة لمسيرة التنمية الشاملة.. ومع مرور الأيام وتكرار العمليات الارهابية يتأكد للجميع أن الظاهرة تصاعدية وما تخلفه غدا مزعجاً للبلاد والعباد.. وأصبحت مواجهة هذه الأفعال الشنيعة والاجرامية فرضاً واجباً على كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية الى جانب الاجهزة والمؤسسات الحكومية.. وكذلك الأفراد وعلى رأسهم الشخصيات الاجتماعية وممثلو الدوائر - الانتخابية.. ولتسليط الضوء على دور البرلمانيين في هذا الجانب كان لنا أحاديث مع نواب في الاستطلاع التالي:

توفيق الشرعبي

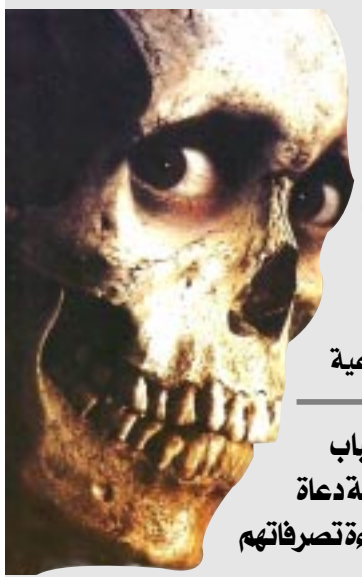

الظاهرة بحاجة إلى حملة توعوية وطنية شاملة

□ باجيل

□ الكحلاني

الإرهاب عدو الجميع ومكافحته مسئولية جماعية

□ العجي

□ الحاوري

استهداف الشباب جسّد شيطانية دعاة الإرهاب ودناءة تصرفاتهم

□ عزيز

□ الحزمي

● في البدء أكد النائب أحمد الكحلاني أن ظاهرة الارهاب أصبحت تؤرق كثيراً من الدول على مستوى العالم، ومنها بلادنا حيث بدأ الارهابيون يستغلون الاطفال الابرياء في تنفيذ جرائمهم بعد أن استغلوا الدين الحنيف للمهام نفسها.

مشيراً الى أن هذا التوجه الارهابي جسد شيطانية توجهم ودناءة تصرفاتهم وكراهيتهم للحياة والجمال والبراءة..

وقال: إن منفذي العمليتين الأخيرتين اللتين استهدفتا الكوريين لدليل قاطع على ظلامية الأفكار التي تبثها هذه الخلايا وتستغل بها النشء البريئ المتطلع الى مستقبله.. وتسعى هذه القوى الظلامية الى زجّه في توجهاتها الإجرامية لتنفيذ عمليات انتحارية مكرسة لقتل الابرياء والمستامنين.. ونوّه الكحلاني الى أن الجميع يتحملون المسؤولية تجاه ما يحدث وأن تتكاتف الجهود وتتعاضد المسؤوليات لمواجهة هذه الأفكار المتشددة واستئصالها من بلد الحكمة والإيمان.

داعياً الأسر الى الاشراف التام على تحركات وتصرفات أبنائهم ومتابعة تربيتهم بشكل مستمر.

الموضوعات الوطنية

ويوافقه الراي النائب ناصر باجيل الذي قال: إن على وزارة التربية والتعليم تفعيل وتكثيف المواضيع الوطنية، وتنمية النشء على الولاء للدين والوطن، وتحصين الشباب وتوعيتهم تربوياً نظراً لما تنطوي عليه الأفكار الارهابية من مخاطر وما تترتب عليها من أضرار في كافة مناحي الحياة.

وطالب باجيل كل الوسائل الاعلامية ورجال الوعظ وأصحاب التأثير الاجتماعي والعلماء بالوقوف الى جانب الاجهزة الامنية لمكافحة هذه الظاهرة والعمل معاً لتوعية الشباب وكشف كل من يشتبه به والابلاغ عنه..

كما حمّل الاحزاب والتنظيمات مسؤولية التقصير في هذا الجانب وعدم توعيتهم لأعضائهم بمخاطر هذه الدعوات الارهابية..

وقال باجيل: إن المسؤولية لا تقع على البرلمان او الحكومة او الأجهزة الامنية فقط فظاهرة الارهاب بحاجة الى حملة توعوية وطنية شاملة.. تعرّف بمخاطر الارهاب وتكرّس ثقافة المحبة والسلام لدى المجتمع وخصوصاً تركز على الاحداث والشباب والوقوف بحزم ضد الارهاب وتجفيف بؤره.

استهداف الشباب

ويرى النائب محمد الحاوري أن الارهابيين بدأوا يرسمون تكتيكاً جديداً في توجههم الاجرامي وهو التركيز على الشباب لتنفيذ مهامهم وأفكارهم وبهذا يكونون قد قتلوا الشباب ونفذوا المؤامرة.

وقال: إن الارهاب لا يريد شباباً متفتحين ومتطلعين الى مستقبل واعد لوطن آمن.. بل إنهم يقتلون الأمن والاستقرار ويغتالون التطلع والبراءة.. كما اغتالوا الدين والتسامح والمحبة.

مشدداً على ضرورة وقوف الحكومة على متطلبات الشباب وتوفير فرص العمل لهم وحمايتهم من الانحراف وراء الضالين المضلين.. منوهاً الى أنه لو كل مسؤول استشعر مسؤوليته لجنّب بلادنا وأبناءنا وأنفسنا شرور الارهاب وأضراره..

ودعا الحاوري الى ضرورة ان يوعّي كل شخص من حوله بأهداف المتربصين وحملة العبوات والاحزمة الناسفة.

عدو الإنسانية

إذاً استهداف الشباب واستقطاب صغار السن للانتحار توجه جديد وخطير - حسب قول النائب سنان العجي وهو بحاجة الى دراسة جادة لمواجهته.. مشيراً الى أنه لا يعقل أن يقوم الشاب بتجهيز نفسه للانتحار وهو لا يعلم شيئاً عن الجنة أو النار.. منوهاً الى أن ابناءنا في خطر ما دامت البوادر قد ظهرت بهذا الشكل المفزع.. وما علينا إلا الحفاظ عليهم ابتداءً من الاسرة والمجتمع ومروراً بالمدارس والمساجد والرحلات وغيرها.. وكذلك نحن بحاجة الى تحصينهم وتوعيتهم التوعية الصحيحة بمساوئ وجرائم الارهابيين..

وقال العجي: المسؤولية جماعية والارهاب لا يرحم ولا يفرق وليس له دين أو أخلاق، إنه عدو الانسانية جمعاء.. ولابد من الوقوف صفاً واحداً لمواجهته..

تجفيف المنابع

من جانبه يقول محمد نجيب الحزمي ليس ثمة توجه خاص أو مهمة خصوصية يقوم الارهابيون بتنفيذها، فهم يشوهون كل شيء سواءً الدين او الوطن او القيم او المجتمعات وليس أمامنا إلا التكاتف لاستئصالهم..

منوهاً الى أن إلقاء اللوم على جهة معينة بانها لم تكافح الارهاب فهذا غير صحيح.. الارهاب عدو الجميع ومثلما الوطن ملك للجميع فحمايته واجبة على الكل.

وأضاف: أن مكافحة الارهاب بحاجة الى تجفيف منابعه عن طريق التوعية بمخاطره ومراميه، وكشف حقيقة أهدافه الظلامية.. وشدد على ضرورة تكثيف الجهود من قبل وزارتي التربية والاوقاف تجاه النشء والشباب.. وكذلك على وزارة الاعلام في تقديم التوعية بمختلف الوسائل الاعلامية.

أسلوب جبان

من جانبه اعتبر النائب صغير حمود عزيز استهداف السياح من قبل الارهابيين لا يمت بصلة لدين او عرف، ولا يرضى به عاقل.. مشيراً الى أنّ الخلايا الارهابية أصبحت تترنح جراء ضربات الاجهزة الامنية لها، لذا لجأت الى استخدام الشباب في عملياتها الاجرامية بأسلوب جبان ودنيئ.. وناشد صغير عزيز كل أبناء الوطن بالتكاتف مع الأجهزة الامنية قائلاً: إن ديننا الاسلامي وأعرافنا وتقاليدنا لا تقبل بهذا الاجرام ، كما أن مجتمعنا اليمني لا يرضى بالسكوت عنه ولا يرتضيه في بلد الايمان والحكمة.. داعياً الشباب الى عدم الاستماع لكل ما يُقال لهم وأخذ الحيطة والحذر من دعاة الارهاب.■

حلة برلماني

د.علي المخلافي

وقفة مع المقررات الدراسية في المراحل الأساسية

■ على الرغم من الجهد الذي بذلته وزارة التربية والتعليم من أجل تغيير طريقة عرض المعلومات في المقررات الدراسية، وهو جهد أسفر عن اعتماد طريقة استثارة انتباه الطالب وجره الى التفكير والمشاركة والمناقشة عن طريق الاجابة عن الأسئلة التي وضعها مؤلفو الكتب الدراسية في كل درس من الدروس في المواد المختلفة.

أقول على الرغم من ذلك كله، فإن هذه الطريقة أو المنهج إن صح التعبير -لم يؤد الغرض، ولم يحقق الأهداف التي توخاها التربويون، والسبب في ذلك راجع الى أن الاعتماد على طريقة شحذ تفكير الطالب ودفعه الى المشاركة يحتاج الى بيئة تعليمية متكاملة يتوفر فيها المعلم الذي يجمع بين المعرفة العلمية والوسائل التربوية الحديثة.. وكذا المدرسة التي ينبغي أن تتوافر فيها كافة الوسائل التعليمية والمناشط التربوية فضلاً عن البيئة الاجتماعية التي تؤثر في كل من الطالب والمدرس والمدرسة.

واذا نظرنا الى واقع البيئة التعليمية في بلادنا فإن الواقع يؤكد أن هذه البيئة تخلو من أبسط مقومات التربوية والتعليمية.

نسبة كبيرة من المعلمين في بلادنا فاقدو كفاءة المعلم العلمية والتربوية.

غالبية المدارس وخاصة مدارس الريف لا تتوافر لها الوسائل التعليمية أو المختبرات المدرسية العلمية ولذلك فإن الطرق التي قام عليها تأليف المقررات الدراسية الحالية أصبحت مشكلة بالنسبة للطلاب وأولياء الأمور فضلاً عن المعلمين الذين لم يعودوا أنفسهم على التحضير والمتابعة، ولذلك فإن الطالب يقف محتاراً أمام الأسئلة المثارة أمامه حول كل قضية تتضمنها الوحدة الدراسية.. وخاصة أولئك الطلاب الذين لم يحظوا بمعلمين مجتهدين يتابعون تلك الأسئلة ويجيبون عليها قبل أن يقفوا أمام أبنائهم الطلاب في الفصول المدرسية.

تخيلوا معي أننا أخذنا أحد الطلاب من الصف الخامس أساسي الى أحد المتاحف التي لم يزرها من قبل، ثم دخلنا معه الى داخل ذلك المتحف، وسألناه الأسئلة الآتية:

ما اسم هذا المتحف؟ متى أنشئ؟ من أي عصر هذه النقوش؟ ومن الذي أمر بصك العملة الفضية التي أمامنا؟ وفي أي عصر عاش؟ ومن صاحب التمثال الذي أمامنا؟ وما الحروب التي خاضها؟ وغير ذلك..

ثم تركنا الطالب ولم نقدم له أية وسيلة تساعده على الاجابة عن تلك الأسئلة، كما أن المرافق الذي ذهب مع الطالب لم يتفاعل مع الأسئلة، ولم يحاول أن يجيب على كل تلك الأسئلة: ما الذي تنتظره من محصلة هذه الزيارة؟.. دخل الطالب الى المتحف وخرج كما دخل، ولم يضف الى معلوماته شيئاً سوى ما انطبع في خياله من تلك المشاهد التي لا يعلم ما هي ومن أين أتت، وماذا تمثل.

المقررات الدراسية الحالية شبيهة بهذا المتحف الذي يتضمن محتويات بحاجة الى تعريف الزائر بها، ولكن المرشد السياحي يكتفي بإثارة الأسئلة حول تلك المحتويات وبدلاً من أن يغادر الزائر المتحف وفي جعبته معلومات عن محتويات المتحف فإنه يغادر محتاراً باحثاً عمّن يجيب على تلك الأسئلة خارج المتحف.■

سيرة برلماني

نجيب أحمد محمد الورقي

- ١٩٧٢م -ذمار مديرية ميفعة عنس
- عضو مجلس النواب ٢٠٠٣
- الدائرة «١٩٨»
- عضو لجنة النقل والمواصلات
- عضو اللجنة الدائمة
- بكالوريوس تربية ١٩٩٥م
- رأس العديد من الأندية الشبابية والاجتماعية
- ساهم في العديد من الجمعيات الخيرية على مستوى المحافظة بشكل عام والدائرة بشكل خاص

النائب الدكتور علي شمر لـ«الميثاق»:

غياب المجلس الطبي الأعلى.. كارثة

▫تظل مهنة الطب الأكثر تطلباً للدور الرقابي عليها.. بعدما بدأت الخروقات تطالها والدخلاء يمتهنونها، والأخطاء تلازمها.. «الميثاق» تحدثت الى النائب الدكتور علي مجاهد شمر عضو لجنة الصحة العامة والسكان في مجلس النواب وتناولت معه قضايا مهمة تتعلق بالصحة وبدور لجنته الرقابي تجاهها.. وهذه بعضها:

لقاء/فيصل عساج

في البداية كيف تنظر الى واقع مراكز السرطان في بلادنا؟

- مراكز السرطان بحاجة ماسة الى تكاتف الجانبين «الحكومي والخاص» من حيث الدعم ونحن نطمح الى أن تتوافر كافة الامكانات من أجهزة طبية حديثة وكوادر متخصصة بحيث تلبي احتياجات المصابين بداء السرطان وتخفف من معاناتهم.

لجنة الصحة العامة والسكان ما دورها الرقابي تجاه المنح والهبات المقدمة في المجال الصحي؟

- اللجنة تمارس دورها الرقابي على أكمل وجه وتتفاعل مع كل القضايا المتعلقة بالصحة.. وتقوم بزيارات ميدانية وترفع التقارير الى المجلس لمناقشتها.. كما أن اللجنة تمارس دورها الرقابي تجاه الهبات والمنح التي تقدم للوزارة المختصة أو للمراكز الطبية المتخصصة وتقوم بالزيارات الميدانية الى مختلف المحافظات لمتابعة ذلك وغيرها من القضايا التي تتعلق بالمهنة الطبية.

دراسة الجدوى

هل لكم أن تطلعونا على أسباب تعثر المشاريع الصحية رغم حساسية هذا المجال؟

- بالفعل هناك مشاريع في المجال الصحي متعثرة لأسباب عدة منها اعتماد مشاريع كثيرة مقابل مبالغ مالية منخفضة وأقل مما خطط له.. بالاضافة الى عدم دراسة الجدوى من بعض المشاريع وضعف الاشراف الهندسي في البعض أيضاً.. وهناك أسباب كثيرة مدونة في التقارير التي تقدمها اللجنة من خلال زياراتها الميدانية.

كثرت الشكاوى من قبل المرضى بخصوص عدم توافر التموين الدوائي في المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظات.. ما تعليقكم؟

- حقيقة هناك غياب ملموس وقصور في جانب الإمداد الدوائي لمرضى الحالات المستعصية.. كما أننا في اللجنة لاحظنا من خلال القيام بدورنا الرقابي عدم وجود أرقام واضحة للاحتياج الحقيقي لكل محافظة وكذلك النوع المطلوب من الأدوية.. وقد جلسنا مع المعنيين في وزارة الصحة وتدارسنا وضع خطة تعتمد على الأرقام والاحتياج.

أين وصلتم في انجاز مشروع قانون التأمين الصحي؟

- مانزال ننتظر تقرير اللجنة الخاصة المشكلة من لجنتي الصحة والقوى العاملة والتي زارت عدة دول عربية للاطلاع على تجاربهم في هذا الشأن والاستفادة منها.

أهم ما ستقف عليه اللجنة في هذه الدورة البرلمانية؟

- اللجنة مهتمة جداً بمشروع قانون وقاية المجتمع من مرض الايدز والتعايش مع المصابين بهذا المرض.. وبالطبع هناك جهود مختلفة حكومية ومنظماتية ومانحين- للحد من هذا المرض والتوعية بمخاطره.. ولجنة الصحة العامة والسكان في البرلمان تبذل جهوداً محمودة في هذا الجانب.

حوافز وتساهل

لماذا لا تتوافر الكوادر الطبية في مستشفيات الأرياف؟

- عدم وجود الحوافز المالية وغياب الامكانات والمستلزمات الطبية المطلوبة والتساهل في تطبيق الفترة الالزامية «الخدمة الطبية» ومدتها عامان.. كل هذه أسباب لغياب الكادر الطبي في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية في المناطق الريفية والنائية.

ألست معي بأن هناك خروقات ودخلاء وأخطاء بازدياد في مهنة الطب.. برأيك ما الأسباب؟

- غياب المجلس الطبي الأعلى سبب رئيسي للخروقات التي تحصل في مهنة الطب سواء إنشاء منشآت صحية خاصة ليس لها من الصحة سوى الاسم، أو ممارسة المهنة من قبل من هب ودب بالاضافة الى ما يحصل من أخطاء طبية مسيئة لسمعة هذه المهنة.■

□ علي مجاهد شمر

«الإيدز» أمام البرلمان والتأمين الصحي قريباً

الخدمة أفرغت المستشفيات الريفية

الإمداد الدوائي بلا أرقام وخطط المشاريع تفوق الدعم

المتضررون في ساحل حضرموت والمهرة لم يتسلموا مساعدة الرئيس

تقرير برلماني: كارثة الأمطار والسيول أكبر مما نقله الإعلام

▫«الميثاق»- خاص:

▫كشف تقرير برلماني أن كارثة الأمطار والسيول التي ضربت محافظتي حضرموت والمهرة أواخر أكتوبر الماضي، كانت أكبر وأوسع مما نقلته وسائل الإعلام، حيث نتج عنها وفاة ٦٨ شخصا في حضرموت وخمسة أشخاص في المهرة، وجرف مئات الآلاف من أشجار النخيل والأراضي الزراعية ومنشآت الري الزراعي والسواقي وجرف الكثير من خلايا النحل، وكذا تهدم وتضرر آلاف المنازل، وجرف البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه وصحة ومدارس واتصالات وغيرها.

وأكد تقرير اللجنة المكلفة بالنزول الميداني لتقصي الحقائق حول الأضرار التي تعرضت لها المحافظتان نتيجة الأمطار والسيول خلال الفترة ٢٢- ٢٤ أكتوبر الماضي، حصلت عليه «الميثاق»، أن إعادة الإعمار تتطلب جهوداً كبيرة وسريعة خاصة وأن الكارثة أضرت مباشرة بالبنية التحتية والخدمات الرئيسة ومنازل وممتلكات المواطنين وخلفت وراءها ضحايا بشرية ومشردين في مخيمات الإيواء الذين يحتاجون إلى مزيد من الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية.

وقال التقرير إن الكارثة أدت إلى تهدم ٣١٢٨ منزلاً ما بين تهدم كلي وجزئي وبسيط في حضرموت، كما تضررت ١٤٣ مدرسة، و٥٢٧١٨٥ شجرة نخيل وغيرها من المحاصيل الزراعية، و٣٠٧٨٩٢ منحلاً، كما تعرضت ٥٧٧٣٨ ماشية "أبقار وأغنام وغيرها" إلى الجرف والنفوق، بالإضافة إلى تضرر ١٧ منشأة صحية، والعديد من الأضرار في مجالات البنية التحتية. وفي محافظة المهرة تعرضت البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة إلى أضرار بلغت قيمتها ١٤ ملياراً و٥٩٦ مليوناً و٣٨١ ألفاً و٧١٥ ريالاً.

وأوضح تقرير اللجنة البرلمانية أن كارثة الأمطار والسيول ألحقت أضراراً بـ ٣٢٢ سيارة في مديريات الساحل والوادي بحضرموت، كما شملت الخسائر في الممتلكات العامة ستة قطاعات هي: التربية والتعليم والصحة والشباب والرياضة والثقافة والأوقاف والإرشاد والدفاع والأمن، حيث بلغ عدد المنشآت المتضررة ٦١٣ منشأة بقيمة إجمالية تقدر بـ ٦ مليارات و٨٠١ مليون و٧٧٨ ألف ريال.

وبلغت خسائر الأضرار في قطاعات البنية التحتية "الزراعة والري والأشغال العامة والطرق ومؤسسة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات ومياه وكهرباء الريف والثروة السمكية" على مستوى محافظة حضرموت ١٤١ ملياراً و١٤٨ مليوناً و٦٤٥ ألفاً و٩٥٦ ريالاً.

وطالبت اللجنة البرلمانية في تقريرها الحكومة القيام بتكليف الجهات المعنية سرعة اصلاح مجاري الأودية وتصفيتها من أشجار السيسبان ومخلفات الأشجار ومواد البناء، واستكمال صرف مبلغ الـ ١٠٠ ألف ريال التي وجّه بها فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للمتضررين لكل أسرة مهما تعددت الأسر في كل منزل تضرر والذين لم يتسلموا هذه المساعدة حتى الآن لا سيما في ساحل حضرموت والمهرة.

وشددت على سرعة الانتهاء من إسقاط المخططات السكنية وفقاً لدراسات علمية وفنية تحدد المواقع في المناطق الأكثر أمناً على أن يراعى عند اختيار المواقع السكنية قربها من مزارع المواطنين، وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بعملية بناء المنازل للمتضررين على أن يؤخذ في الاعتبار زيادة المباني لما نسبته ١٠٪ كاحتياطي، وسرعة صرف البطاقة التموينية لكافة المتضررين سواء الذين تضررت منازلهم أو مزارعهم أو محلاتهم التجارية أو أسواقهم أو غيرها.

ووفقاً للتقرير البرلماني "على الحكومة تسخير إمكاناتها في إعادة دراسة وتنفيذ مجاري السيول في المحافظتين لما من شأنه الحد من الأضرار البشرية والمادية التي تنتج عن الأمطار والسيول. وضرورة قيام وزارة الزراعة والري باتخاذ إجراءات سريعة لتعويض المتضررين في مزارعهم بحيث يتمكنوا من إعادة مزارعهم كونها المصدر الوحيد لهم، وإعادة إصلاح التربة الزراعية وإصلاح وحدات الضخ ومصادر مياه الري شبكات إيصال مياه الري، وإعادة بناء نظم حماية التربة والري التقليدي، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والآليات الزراعية".

وأوصى التقرير بإعادة النظر في المخططات والتصاميم المختلفة المتعلقة بالطرق والجسور وتنفيذها بطرق فنية ودقيقة تتلاءم مع كوارث الأمطار والسيول واعتماد الجسور العلوية بدلاً عن الجسور السطحية، وإعادة النظر في مخططات وتصاميم إمدادات المياه والكهرباء والاتصالات بما يضمن بقاء الخدمة دون تأثير عند حدوث أي كوارث، وسرعة صرف الالتزامات المالية الناجمة عن الأعمال التي نفّذت في مختلف المجالات، وصرف المعونات النقدية للذين تسببت الكارثة في توقف معيشتهم من أصحاب المحلات والورش وغيرها.

وحث التقرير على منع إعطاء رخص للبناء في مجاري السيول والأماكن غير المأمونة ومحاسبة أي شخص يعطي رخصة للبناء فيها، وضرورة أن يكون الإعمار تحت إشراف صندوق الإعمار بالتعاون مع المجالس المحلية، واستمرار عملية رصد ومراقبة الأوبئة التي يتوقع حدوثها في المناطق المتضررة واستمرار تنفيذ حملات الرش، وكذا سرعة ترميم وإعادة بناء المنشآت المدرسية والصحية وإيجاد البدائل المؤقتة، وبناء حمايات للمواقع الأثرية الواقعة على جوانب مجاري السيول وإعادة بناء وترميم المعالم التاريخية التي تضررت، والترميم العاجل للمباني المتضررة في مدينة شبام حفاظاً على جمال هذه المدينة.■